

حق الملكية الخاصة

بقلم اسكندر وهبه

تعددت النظريات الحقوقية هذه الايام نظراً لتمدد العلاقات الاجتماعية وتنوعها . وكانت مشكلة حق الملكية الخاصة من اهم واصعب المشاكل الحقوقية . فقد اقرت هذا الحق القوانين القديمة والبسة لباس القدسية وحصته بالحواجز احيائه والمحافظة عليه . وجاءت المبادئ الاشتراكية تهدم هذه الحواجز وتكشف ستار القدسية عنه حتى القته ولم تقرب به املاً .

وبين النظريات الحقوقية القديمة وتصلب المحافظين بالدفاع عنها ، وبين النظريات الاشتراكية المتطرفة لا نجد من الهين او السهل ان نكون افكاراً صحيحة عن طبيعتها مع انها تشكل الدوال الهام والموضوع الاجتماعي الاساسي في الساعة الحاضرة .

لنخرب صفحاً عن دقائق النظريات او الاغلاط المتنوعة التي تعرقل هذا البحث . ولنتحول فوراً الى صميم الموضوع .

فان بين الخاص والعام يوجد فرق اساسي . اذ ان من طبيعة العام شيعه بين كثيرين بينما الخاص لا يقبل هذا الشيعه والا فقد صفته .

كل شي . على الارض هو في الاصل مشترك بين افراد البشر بطبيعة وجوده . ولكن كل منهم يملك من هذا الشيء مقداراً يختلف عن الاخر بطريقة تملكه . وتلك العوامل الفارقة - عند تجمعها - تؤلف اناية الفرد وشخصيته .

فالحق هو مزية اديه تمكن من عمل الشيء او الامتناع عنه . من الاحتفاظ به أو التخلي عنه . من الحصول عليه او التجاوز عن امتلاكه . فان اساس حق الملكية هو وظيفة طبيعية للفرد البشري .

وجود الانسان على هذه البسيطة يجعل حياته وبقائه وتطوراته الطبيعية .

مرسكة حتماً على عالم الخلائق الخارجي محيط به . وبما ان له حق حياة له
ايضاً ان يحصل على عوامل بقاءه بسعيه ورا . ما يتجه العالم الجراي والنباتي
والحيواني . فتي حصل عليها بضربا الى شخصه ويصبح ملكها . وهو حق
بتلك ما هو خصوصي له بصورة خاصة . ونظرية التحدد هذه جد طبيعية
وصحيحة وموافقة لذوق السليم ، والتكون الاجتماعي العادل .

فالتملك يصنع الشيء . المالك بالميزات الطبيعية ذاتها التي هي ميزات الشخص
المالك . وهو سيطرة الانانية على الاشياء . التي تصبح ملكها بواسطة تملكها
الادبي . ومن ذلك يتضح ان حق الملكية طبيعي وغير قابل للتغير .

فهو طبيعي لانه صادر صدوراً فورياً . وضروري وبدون وسيط . وواجب
الاحترام المطلق للشخصية البشرية . ويقضي باقرار ما تملكه بعملها وبصلتها
مع غيرها . واذا كان للمجتمع - بحجة الصالح العام - ان يقرر انتزاع الحق
الحاص من الملك فهو خروج على سير النظام العام حاجة تأتي عرضاً . ولكن
على المجتمع ان يعرض ببذل مرض عن انتزاعه الحق الحاص من الملك الحقيقي .
ولذلك ان يقضي على الحواجز الادبية الحامية ملكيته بان يبيع هذا الملك
او يهبه او يتصرف به كيفاً شا . لانه يملكه بصورة مطلقة .

واهم الانتقادات واكثرها تأثيراً على حق الملكية الخاصة تدارل شروط
العمل به فانما ممارسة حق الملكية هو عمل عارض وهو يختلف عن الحق الطبيعي .
فالاشياء الارضية في اول تجمع الانسان ، تجمعاً اجتماعياً ، كانت مشتركة
تحت تصرف من اراد ان يملكها ويتصرف بها . وهنا ينتهي عمل الطبيعة
التي لم تكلف نفسها تقسيم الاشياء . وتقرر حقوق الافراد عليها . اذ يتقدم
الفرد الاجتماعي فيستلك ما يتلكه لقاء تضحيات او اتعاب لم يقدمها غيره .
وهكذا يحدث التملك بان تدخل الاشياء في نطاق شخصيته وتوسم بطابع
انانيته .

واذا قيل بان اشياء الارض مشتركة بين الجميع فهو يعني اشتراكاً سلباً
عاماً غير محدد . وتخرج صفة الاشتراك عند قيام الفرد بعمل الجاني اي بتلك
الاشياء الارضية موضوع البحث .

وتجدر الملاحظة بان الحق الرضمي بالحياة لا يفترض مطاقاً الاشتراك
الايجابي في الاشياء. ولكنه يفترض حق تملك ماهر ضروري او نافع للمعيش
المادي . اذا فالتملك هو حدث انساني حر بسبب وقوع حق الملكية على شيء
معين فيخرجه من الاشتراك السلبى ويدخله في نطاق شخصية بشرية معينة .

وان حق الملكية بمحد نفسه ليس له حدود معينة فهو ككل حق وككل
فضيلة عليه شروط وحدود موضوعه الخاص المادية. ولكن لا تؤثر ابداً او
تحدد حق الملكية بذاته فيظل له امكانية التوسع اللانهائي في كل ظرف
عادل موافق .

فكما لا يعقل ان ينكر على عالم حقه في استخدام علمه فلا ينكر على
متلك حق ملكيته التي قدم لقاءها تضحيات واتعاب مشروعة ، اذ لا يمكن
ملافاة عدم المساواة في الثروات المادية وفي اكتساب العلم .

واذا اردنا إيجاد دواء او على الاقل مسكن لفروقات التملك والعلم ،
ورغبنا توزيعاً افضل للثروات والمؤهلات العلمية بين الناس ، فعلينا ان نفكر
عن ذلك في الظروف الخارجية المارضة لا في تحديد حق الملكية في ذاته وحق
اكتساب العلوم .

وان تعيين القوانين لحدود ممارسة حق الملكية ضمن نطاق مصلحة الجماعة
لا يتنافى مع روح العدل اذا لم تقسُ فتهدم حقوق الملكية لا اعتبارها غير
واجبة او تتناقض مع حفظ كيان المجتمع البشري . لان المجتمع لا يتم تشييده
الا على اساس الملكية الخاصة . هذا الحق الذي يعان حرمة الحرية الشخصية واحترام
الانسان لذاته . لا لانه قطعة ميرة ضمن آلة المجتمع العام .

فالضرائب المتصاعدة المباشرة هي طريقة غير مباشرة تضع حداً لتجميع
الثروات . وان تنافست مع حرية اطلاق الملكية فانها تقيدها ضمن قواعد
منطقية . لان الضريبة ناتجة عن واجب شرعي عادل يقضي على جميع المواطنين
بمعاودة المصالح العامة لانهم يفيدون من وجودها .

وبنا ان التهامل في استغلال الملكية يستبر تحلياً من مالكمها عنها واعتبارها
خارجة عن دائرة انانيته فتستبد صفتها الاولى اي شيوعها لمصلحة المجتمع .

وبذلك تعلن اشرية وجود فراع في ملك مالك ناتج عن تحليه عنه بسبب اهل استغلاله .

واما في حالة الاستلاك للسلطة العامة فانه حد حرية ممارسة الحقوق الشخصية وليس هو طمن بهذه الحقوق . فهي تختفي مؤقتاً لا اسباب عدم وجوب وجودها بل لسبب خارجي عنها هو الخير العام دون ان يؤلف طعناً مباشراً في حق الملكية . وتظهر صحة هذا بان السلطة المستلكة ترى من واجبا التمريض بسخا . على من نزعت ملكيته . وهو اقرار بانها ولو ابدلت موضوع الملكية فانها تعترف بوجود حق الملكية . وباحترامها المطلق لهذا الحق .

بثل هذه السبل المائدة الى مصلحة المجتمع يمكن ان نمجد من خطر تجمع الثروات . والافادة من نشاط الافراد للخير العام . وبدون ان تتناقض هذه الاجراءات مع نشاط الفرد واستخدام حريته وحقوقه الشخصية . ويظل المجتمع قائماً متعالياً على دعائم قوية من المنطق والعدل . وتظل حرية الفرد ضمن نطاق المصلحة العامة مصونة لا يتعدى اياها .

